المحور الخامس: التوازن العام

يبحث الاقتصاد في توازن المستهلك وتوازن المؤسسة وتوازن السوق، وبشكل عام توازن الاقتصاد، فالتوازن هو حالة الوصول إلى وضع يدل على الاستقرار، وعدم وجود مبررات أو حوافز تدعو إلى الانتقال منه إلى وضع آخر، ويميز الاقتصاديون بين التوازن الجزئي والتوازن العام، فالتوازن الجزئي يتعلف بدراسة وحدة واحدة من الاقتصاد بمعزل عن باقي الوحدات، أي أن التوازن الجزئي يعتمد على فرضية "مع بقاء العوامل الأخرى على حالها"، أي تجاهل الآثار الجانبية من الوحدات الأخرى، أما التوازن العام فيتعلق بدراسة العلاقات المتشابكة والمترابطة بين كل القطاعات أو الوحدات الاقتصادية في آن واحد، فالتوازن العام ينظر إلى كل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة تعتمد أجزاء بعضها على الأجزاء الأخرى، أي أنه يهتم بدراسة وتحليل السلوك الكلي للمستهلكين والسلوك الكلي للمنتجين، وحقيقة علاقات التشابك والترابط فيما بينهما.

أولا: التوازن العام من منظور الاقتصاد الجزئي: يهتم بتحليل عملية الوصول إلى وضع التوازن لجميع الوحدات الاقتصادية في آن واحد، أي بافتراض التداخل بين الأسواق جميعا من مستهلكين ومنتجين وعناصر إنتاج، ويفترض الاقتصادي الفرنسي والرس "walras" في نموذجه للتوازن العام، أن جميع أسعار وكميات السلع وعناصر الإنتاج وفي جميع الأسواق تتحدد في آن واحد من خلال التفاعل بين العرض والطلب لجميعها، وعند تحقق ذلك تتحقق الأمثلية أي أمثلية باريتو "pareto"، والتي تأتي مرتبطة بتحقيق التوازن العام ومتعلقة بكفاءة توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد ككل في سوق التنافس الحر، فالأمثلية تتحقق بالنسبة للمستهلك عند التبادل، والمنتج يحققها عند الإنتاج.

وعليه، لا بد من التأكيد على الشروط والافتراضات الواجب توفرها من أجل ذلك:

- جميع الأسواق السلعية والموارد الإنتاجية تعمل ضمن إطار سوق التنافس الحر (المنافسة التامة).
- عدم وجود آثار خارجية تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- استبعاد تدخل النقابات في السوق.
- استبعاد تدخل الدولة باتخاذ إجراءات مباشرة ووضع ضوابط في السوق تعوق آلية السوق الحر.
- توفر المعلومات التامة لجميع المنتجين والمستهلكين خاصة بالنسبة للأسعار والفرص الإنتاجية المتاحة.

فإذا توفرت الشروط أعلاه تتفاعل الأسواق الاقتصادية المتعددة السلع والخدمات عن طريق آليات العرض والطلب والتكلفة والتفضيل والإنتاجية، فجميعها تتفاعل وبصورة آنية، وتتحدد الأسعار والكميات لجميع النشاطات الاقتصادية في آن واحد، فالمستهلكون يطلبون السلع جميعها في آن واحد بهدف تعظيم منافعهم، وفي نفس الوقت

يعرضون خدماتهم كعناصر إنتاج لقاء حصولهم على مداخيل ينفقونها على السلع المتعددة في السوق، والمنتجون من ناحية أخرى يطلبون عناصر الإنتاج من أجل استخدامها في عملية الإنتاج، وهكذا تتكون منظومة هيكلية للتوازن العام في الاقتصاد الحر.

1: التوازن بين المستهلكين والتوازن العام:

– يفترض النموذج المبسط لتحليل التوازن العام وجود مستهلكين A وB حيث يمكن تعميم هذا النموذج على جميع المستهلكين.

– يفترض النموذج وجود سلعتين X وY ويمكن تعميمها على جميع السلع في السوق.

– يفترض النموذج توفر المعلومات التامة والأكيدة عن السوق من أسعار السلع Px وPy والدخل النقدي للفرد وكذا الأذواق وغيرها.

– يفترض رشادة وعقلانية المستهلك، وسيادته في اختياراته وقراراته.

إذن يحقق المستهلكون وضع التوازن عند توفر المتطلبات التالية:

- المستهلك A يحقق وضع التوازن عند تحقق المعادلة التالية:

$$TMS\ (A) = \frac{Umx}{Umy} = \frac{Px}{Py}$$

- المستهلك B يحقق وضع التوازن عند تحقق المعادلة التالية:

$$TMS\ (B) = \frac{Umx}{Umy} = \frac{Px}{Py}$$

وخلال عملية التبادل بين المستهلكين A وB تتحدد الكميات المطلوبة، وتتحقق الأمثلية وتعظيم المنفعة، وذلك كله عندما يتساوى المعدل الحدي للإحلال لكلا المستهلكين في آن واحد:

$$TMS\ (A) = TMS\ (B) = \frac{Px}{Py}$$

أي أن كلا المستهلكين مستعدين للتخلي عن نفس المقدار من Y مقابل وحدة واحدة من X (أمثلية باريتو).

2: التوازن العام بين المنتجين في السوق:

– يفترض النموذج المبسط لتحليل التوازن العام وجود منتجين A وB حيث يمكن تعميم هذا النموذج على جميع المنتجين.

– يستخدم كل منتج عنصرين للإنتاج L وK لإنتاج سلعتين X وY.

– يفترض النموذج توفر المعلومات التامة عن السوق من أسعار عناصر الإنتاج P_L وP_K وغيرها من المعلومات.

– أن هدف المنتجين هو تعظيم الإيرادات والأرباح وتدنئة التكاليف.

إذن يحقق المنتجون وضع التوازن عند توفر المتطلبات التالية:

- المنتج A يحقق وضع التوازن عند تحقق المعادلة التالية:

$$TMST\ (A) = \frac{PmL}{PmK} = \frac{Pl}{Pk}$$

- المنتج B يحقق وضع التوازن عند تحقق المعادلة التالية:

$$TMST\ (B) = \frac{PmL}{PmK} = \frac{Pl}{Pk}$$

وعندما يحقق كل منتج توازنه في آن واحد مع المنتجين الآخرين، تتحقق الكفاءة للقطاع الإنتاجي ككل حيث أن:

$$TMST\ (A) = TMST\ (B)$$

ثانيا: تحديات وانتقادات نظرية التوازن العام: تقدم هذه النظرية رؤى حول كيفية عمل الأسواق والاقتصاديات في ظل ظروف المنافسة التامة، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من مجموعة من التحديات أبرزها:

– هذه النظرية تعتمد على مجموعة من الافتراضات المثالية وغير الواقعية مثل ضرورة توفر المعلومات المثالية، ومجموعة كاملة من الأسواق، وغالبا ما تكون هذه الافتراضات بعيدة كل البعد عن واقع النشاط الاقتصادي اليومي، حيث لا يخلوا الأمر عن عدم تناسق المعلومات والعيوب التي تتسم بها الأسواق (الاحتكار).

– نادرا ما يتم تحقيق افتراض المنافسة الكاملة في الممارسة العملية، حيث تتميز العديد من الصناعات بالمنافسة الاحتكارية.

– تجاهل الحاجة المتكررة إلى التنظيم الحكومي لتصحيح إخفاقات السوق.

– تجاهل الاعتبارات الديناميكية، فهذه النظرية هي نظرية ثابتة لا تأخذ في الاعتبار العمليات الديناميكية، أي إهمال الابتكار التكنولوجي والتغيرات في تفضيلات المستهلك.

– الافتقار إلى التحقق التجريبي، يشير النقاد إلى عدم وجود أدلة تجريبية تدعم تنبؤات الطبيعة المجردة للنظرية، مما يجعل من الصعب اختبارها مقابل بيانات العالم الحقيقي.

– الجوانب السلوكية التي تم التغاضي عنها، حيث أن الأفراد في كثير من الأحيان لا يتصرفون بطريقة عقلانية تهدف إلى تعظيم المنفعة التي يفترضها.

إذن في الأخير فإن هذه التحديات والانتقادات تسلط الضوء على الحاجة إلى نماذج أكثر واقعية وديناميكية يمكنها استيعاب تعقيدات الاقتصاديات الفعلية بشكل أفضل.